

Distr.: General  
10 October 2005  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## الدورة الستون

البند ٧١ (ج) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق  
الإنسان وتقارير المقرر والممثلين الخاصين

## حالة حقوق الإنسان في ميانمار

## تقرير الأمين العام

موجز

يستند هذا التقرير إلى المساعي الحميدة التي بذلها الأمين العام ومبعوثه الخاص سعياً منهما لتيسير المصالحة الوطنية وإرساء الديمقراطية في ميانمار، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٦٣/٥٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

ويعتقد الأمين العام أن الجمعية الوطنية، التي عُهد إليها بوضع المبادئ التي ستستند إليها صياغة دستور جديد، وخارطة الطريق إلى الديمقراطية المؤلفة من سبع نقاط، التي أعلنت عنها سلطات ميانمار في عام ٢٠٠٣، لهما القدرة على إحداث تغيير إيجابي. بيد أنه شدد منذ البداية على أن عملية خارطة الطريق ينبغي أن تكون شفافة وشاملة كيما تضمن مصداقيتها. وإلى الآن، فإن الجمعية الوطنية - التي شكلت عودتها للانعقاد سنة ٢٠٠٤ خطوة أولى في إطار خارطة الطريق المؤلفة من سبع نقاط - لم توفق في تلبية هذه المتطلبات الأساسية. ولا تزال الجمعية الوطنية، التي يُنتظر أن تستأنف اجتماعاتها أواخر هذا العام، تستبعد ممثلين عن أحزاب سياسية عديدة، بما فيها العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية، ومن عدة مجموعات قومية عرقية، فضلاً عن فئات اجتماعية جوهرية أخرى. وهي أيضاً، في تشكيلتها الحالية، لا تتقيد بالتوصيات الواردة في قرارات الجمعية العامة المتتالية. وعليه، فإن

الأمين العام يُكرر نداءه إلى سلطات ميانمار لتقوم باتخاذ الخطوات اللازمة لجعل عملية خارطة الطريق أكثر شمولاً ومصادقية عندما تستأنف الجمعية الوطنية أعمالها أواخر هذا العام، وأثناء المراحل اللاحقة من عملية خارطة الطريق، بما فيها الخطوات اللازمة لصياغة الدستور وتنظيم استفتاء وطني.

وكخطوة أولى باتجاه تحقيق تلك الغاية، يُشجع الأمين العام سلطات ميانمار على استئناف الحوار مع ممثلي كافة المجموعات القومية العرقية والقادة السياسيين. وينبغي المبادرة إلى اتخاذ تلك الخطوة في أقرب وقت ممكن، وأن يتبعها: إطلاق سراح مزيد من السجناء السياسيين، ورفع القيود المتبقية عن جميع القادة السياسيين، وإعادة فتح مكاتب العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية، وإدماج المجموعات السالفة الذكر في عملية خارطة الطريق الجارية. ويأمل الأمين العام أن يرى تلك الخطوات منفذة بحلول منتصف عام ٢٠٠٦. وإذا ما أُحرز تقدم، فإن الأمين العام على استعداد لبذل قصاره من أجل حشد كل ما يلزم من مساعدة دولية لدعم سلطات ميانمار من أجل تسهيل ما تبذله من جهود للمصالحة الوطنية، كيما يستطيع شعب ميانمار أن يستفيد من مزايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ذاتها التي تنعم بها البلدان المجاورة.

## أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٢٦٣/٥٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، المعنون "حالة حقوق الإنسان في ميانمار"، الذي طلبت الجمعية العامة بموجبه إلى الأمين العام، ضمن جملة أمور، أن يواصل مساعيهِ الحميدة وأن يتابع مباحثاته بشأن حالة حقوق الإنسان وإعادة إحلال الديمقراطية مع حكومة ميانمار وشعبها، بما في ذلك الأطراف ذات الصلة بعملية المصالحة الوطنية، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين، وإلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الحادية والستين، تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار.

٢ - وقد اعترضت المساعي الحميدة التي قام بها الأمين العام صعوبات جمة منذ إقالة رئيس الوزراء السابق، الجنرال خين نيونت، ومساعديه في الربع الأخير من عام ٢٠٠٤، وهو ما أسفر عن انخفاض كبير في الاتصالات السياسية بين الأمم المتحدة وسلطات ميانمار. ولم يُسمح لمبعوثه الخاص بزيارة يانغون منذ آذار/مارس ٢٠٠٤، ولا للمقرر الخاص التابع للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣؛ ونتيجة لذلك، لم تُعقد مناقشات سياسية مع حكومة ميانمار إلا خارج البلاد وفي مناسبات محدودة.

٣ - ومع هذا، فإن الأمين العام يظل ملتزماً ببذل مساعيهِ الحميدة من أجل تسهيل المصالحة الوطنية في ميانمار. ويعتقد الأمين العام أن خريطة الطريق إلى الديمقراطية التي أعلنت عنها سلطات ميانمار في عام ٢٠٠٣ تنطوي على إمكانية إحداث تغيير إيجابي. وإضافة إلى ذلك، وإذ يسلم الأمين العام بأن ميانمار تواجه تحديات معقدة وصعبة على صعيدي انتقالها إلى الديمقراطية وسعيها من أجل تحقيق المصالحة الوطنية، فإنه يُسَلِّم بأن للجمعية الوطنية، التي شكل انعقادها مُجدداً في عام ٢٠٠٤ مرحلة أولى من خريطة الطريق السباعية لميانمار للانتقال إلى الديمقراطية دور يمكنها القيام به. وقد نصح سلطات ميانمار بأن العملية يجب أن تكون شاملة وديمقراطية، تسمح بالتعبير الحر والمفتوح عن الآراء، من أجل الحصول على الدعم الكامل من جانب المجتمع الدولي.

٤ - ومن المؤسف أن الجمعية الوطنية، التي اجتمعت في فترتين من أيار/مايو إلى تموز/يوليه ٢٠٠٤، ومن شباط/فبراير إلى آذار/مارس ٢٠٠٥، لا تضم ممثلين، لا من العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية، ولا من عدة أحزاب سياسية قومية أخرى، بما فيها عصبة شان الوطنية من أجل الديمقراطية، التي فازت بثاني أكبر عدد من المقاعد في انتخابات عام ١٩٩٠. وقد ظلت القيود المفروضة على حركة العديد من القادة السياسيين وحرّيتهم

السياسية، بمن فيهم الأمين العام للعصبة الوطنية من أجل الديمقراطية، داو أونغ سان سو كي، على حالها، أو زادا سوءاً؛ ولا تزال مكاتب العصبة مٌقفلة، باستثناء مقرها العام في يانغون؛ ورغم إطلاق سراح ٢٤٩ سجيناً سياسياً، وهي الخطوة التي رحب بها الأمين العام في بيانه المؤرخ ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥ (البيان الصحفي SG/SM/9982)، فإن ممارسة احتجاز الأشخاص الذين يعبرون عن آرائهم السياسية واعتقالهم مازالت مستمرة. وتتعارض هذه التطورات مع عملية إرساء الديمقراطية والمصالحة الوطنية، مهما كان تعريفهما. ولا يمكن للجمعية الوطنية بتكوينها الحالي أن تعتبر شاملة بحق ولا مُمثلة للتوصيات التي قدمتها الجمعية العامة في قرارات متوالية، والتوصيات التي قدمتها لجنة حقوق الإنسان المتتالية.

## ثانياً - فحوى المباحثات

٥ - في محاولة لاستئناف المباحثات السياسية وتسهيل المصالحة الوطنية وإرساء الديمقراطية في ميانمار، اجتمع الأمين العام ومبعوثه الخاص، مع الجنرال ثان شوي، رئيس مجلس الدولة للسلام والتنمية الحاكم، وذلك على هامش مؤتمر قمة آسيا وأفريقيا المعقود في جاكرتا، المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وأكد الأمين العام ومبعوثه الخاص على الحاجة إلى جعل عملية الجمعية الوطنية الجارية داجمة أكثر شمولاً ومصداقية، وشجعا سلطات ميانمار على الدخول في حوار موضوعي مع العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية والأحزاب السياسية الأخرى حول كيفية العمل معاً لصالح شعب ميانمار. وفي مسعى منفصل، اجتمع مبعوثه الخاص أيضاً مع وزير الخارجية، يو نيان وين، على هامش الاجتماع العاشر لقمة رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعقود في فييت نام، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

٦ - وقد أحاط الجنرال ثان شوي علماً بالنقاط التي أثارها الأمين العام، ووجه إليه الدعوة لزيارة ميانمار. ثم جدد الدعوة إلى الأمين العام لزيارة ميانمار "في تاريخ مناسب للطرفين"، وكان ذلك خلال اجتماعه مع السيد علي العطاس، الذي زار يانغون في آب/أغسطس ٢٠٠٥، بصفته المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالإصلاح.

٧ - ولا ترقى عموم التطورات التي جرت خلال السنة الماضية إلى مستوى توقعات الأمم المتحدة: فالجمعية الوطنية لا تزال تستبعد ممثلي العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية والأحزاب السياسية الأخرى؛ ولم تلق دعوة العصبة إلى الحوار منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ أذاناً صاغية من الحكومة؛ وتم، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، تمديد احتجاز داو أونغ سان سو كي ونائبها يو تين وو، لمدة سنة أخرى. ومع أن اتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة و ١٦ مجموعة قومية عرقية يبدو متماسكاً، فإن اعتقال العديد من قادة شان، بمن فيهم رئيس مجلس السلام لولاية شان، ورئيس العصبة الوطنية من أجل

الديمقراطية في شان، في مطلع عام ٢٠٠٥، قد أدى، حسب ما ذكرته تقارير، إلى انسحاب الجيش الوطني لولاية شان من اتفاق وقف إطلاق النار الذي أبرمه مع الحكومة، وإلى اندلاع أعمال العنف في أنحاء مختلفة من ولاية شان. وتشير تقارير إلى أن محادثات السلام التي استؤنفت بين الحكومة واتحاد كارين الوطني عام ٢٠٠٤ قد تعثرت. وتصاعدت أيضا وتيرة الصراع على طول الحدود بين ميانمار وبنغلاديش.

٨ - واضطرت صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المكلفة بتقديم المساعدة الإنسانية لشعب ميانمار إلى العمل في ظل بيئة عمل أكثر تقييدا، حيث تفرض السلطات رسوما باهظة، وتضع عراقيل بيروقراطية وقيودا واسعة النطاق على السفر إلى مواقع المشاريع وعلى استيراد اللوازم والمعدات معا. وقد سحب الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا تبرعاته البالغة ٩٨ مليون دولار من ميانمار بحجة أن "منحه التي يقدمها إلى البلد لا يمكن أن تُدار بطريقة تكفل التنفيذ الفعال للبرامج". وثمة احتمال كبير أن تحذو حذوه المجموعات الأخرى المقدمة للمعونات وهو ما يفاقم محنة ملايين من أبناء شعب ميانمار.

٩ - وبالإضافة إلى المسائل المذكورة أعلاه، فقد زاد أيضا احتمال نشوب أزمة إنسانية في ميانمار نتيجة للقرارات المضرة التي تتخذها الحكومة في مجال السياسات الاجتماعية الاقتصادية، وغياب سيادة القانون. وكما هو مفهوم أن الواقع السياسي يؤثر تأثيرا كبيرا في الحالة الإنسانية، فإن حاجة الحكومة إلى وضع استراتيجية إنمائية ناجعة أمر ذو أولوية. وتحدد أحدث الأرقام الرسمية المناطق التي تعاني من الجوع/سوء التغذية، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والفقر ونقص التعليم هي من بين المناطق التي تثير مشاكلها أقصى درجات القلق، مُشيرة إلى أن أوجه المعاناة هذه تؤثر سلبا في أعداد متعاضمة من سكان ميانمار.

### ثالثا - ملاحظات

١٠ - مرّ ما يربو على ١٠ سنوات منذ أن طلبت الجمعية العامة أول مرة إلى الأمين العام أن يبذل مساعيه الحميدة من أجل تسهيل المصالحة الوطنية وإرساء الديمقراطية في ميانمار. وفي غضون ذلك، قاسى مواطنو ميانمار مشاق اجتماعية واقتصادية كانوا في غنى عنها، لعدم وجود عملية شاملة للجميع لإرساء الديمقراطية والمصالحة الوطنية في بلدهم. وقد ضاعفت معاناتهم سياسات اقتصادية حالت دون تمكّن الأغلبية الساحقة من تحسين سبل عيشهم.

١١ - ولهذا، فإن الأمين العام يكرر مناشدته لسلطات ميانمار أن تتخذ الخطوات اللازمة لجعل جهود الإصلاح أكثر شمولاً ومصادقية عندما تستأنف الجمعية الوطنية أعمالها في مرحلة لاحقة من عام ٢٠٠٥ وأثناء المراحل اللاحقة من عملية خارطة الطريق، بما فيها

الخطوات اللازمة لصياغة الدستور وتنظيم استفتاء وطني. وفي هذا السياق، يذكر الأمين العام بأن داو أونغ سان سو كي قد عبرت عن استعدادها للتعاون مع الحكومة لما فيه صالح الشعب. وقد عبّر أيضا ممثلو كافة الأحزاب السياسية للمجموعات العرقية القومية عن رغبة مماثلة.

١٢ - وهكذا، فإن الأمين العام يُشجع سلطات ميانمار على استئناف الحوار مع ممثلي كافة المجموعات القومية العرقية والقادة السياسيين. وينبغي أن يُبادر إلى اتخاذ تلك الخطوة في أقرب وقت ممكن، وأن يتبعها: إطلاق سراح مزيد من السجناء السياسيين، ورفع ما تبقى من قيود عن جميع القادة السياسيين، وإعادة فتح مكاتب العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية، وإدماج المجموعات السالفة الذكر في عملية خارطة الطريق الجارية. ويأمل الأمين العام أن يرى تلك الخطوات وقد نُفذت بحلول منتصف عام ٢٠٠٦. ويهيب كذلك ببلدان المنطقة، ولاسيما الصين والهند والدول الأعضاء برابطة أمم جنوب شرق آسيا، أن تضطلع بدور رائد، سواء في إسداء المشورة، أو في التعجيل بوتيرة الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي - الإنساني في ميانمار. ويرحب الأمين العام ببيان الرئيس الذي أدلى به في الاجتماع الثاني عشر للمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا المعقود في ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥، الذي دعا إلى "رفع القيود وإلى الحوار الفعلي بين جميع الأطراف المعنية"؛ وإلى "التعجيل باستئناف زيارة المبعوث الخاص للأمين العام المعني بميانمار إلى ميانمار"؛ وإلى "التعاون المستمر مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة".

١٣ - وإذا ما أُحرز تقدم، فإن الأمين العام على استعداد لبذل قصاراه من أجل حشد كل ما يلزم من مساعدة دولية لدعم سلطات ميانمار من أجل تسهيل ما تبذله من جهود للمصالحة الوطنية، كيما يستطيع شعب ميانمار أن يستفيد من مزايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ذاتها التي تنعم بها البلدان المجاورة.